السياسة التركية أتجاه العراق دراسة تأثير حزب العمال الكردستاني (PKK)

Turkish policy towards Iraq: Study of the influence of the Kurdistan Workers' Party (PKK)

م.م. رامي قصي عبود

Rami .Q. Aboud

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية – جامعة بغداد

rami.q@cis.uobaghdad.edu.iq

07800301978

الملخص

يواجه العراق اشكالية او عقدة الصراع العسكري المسلح على أراضيه بين تركيا وحزب العمال الكردستاني، وبحكم الكثير من التراكمات السلبية والظروف الاستثنائية والسياسات الخاطئة، تفاقمت المشكلات والازمات وازدادت الامور سوءاً، إذ أصبح حزب العمال الكردستاني من أبرز الجماعات المؤثرة في الامن الوطني العراقي بعد عام 2014 في ظل احتلال تنظيم (داعش) الارهابي للكثير من الاراضي العراقية، وتوسيع حزب العمال لنفوذه ونشاطاته من خلال قتال هذا التنظيم، مما دفع بتركيا إلى سيطرتها على بعض مناطق شمال العراق بحجة محاربة هذا الحزب.

الكلمات المفتاحية

حزب العمال الكردستاني– الامن الوطني العراقي – السياسة التركية – اقليم كردستان .

Summary

Iraq is facing the problem or complex of armed military conflict on its territory between Turkey and the Workers' Party, and due to many negative accumulations, exceptional circumstances, and wrong policies, the problems and crises have worsened and things have gotten worse, as the Kurdistan Workers' Party has become one of the most prominent groups influencing Iraqi national security after 2014 under The terrorist organization ISIS occupied much of Iraqi territory, and the PKK expanded its influence and activities by fighting this organization, which led Turkey to take control of some areas of northern Iraq under the pretext of fighting the PKK.

keywords

Kurdistan Workers Party – Iraqi National Security – Turkish Politics – Kurdistan Region.

المقدمة

تستند السياسة التركية تجاه العراق على العديد من العوامل والمتغيرات لا سيما حزب العمال الكردستاني وتأثيره على الامن الوطني للبلدين، فقد أتسمت هذه السياسة بالازدواجية أتجاه العراق، فتارة تشدد على وحدة الأراضي العراقية وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، وتارة أخرى التدخل لمنع قيام دولة كردية مستقلة على حدودها الجنوبية والتي ستكون منطلق لهجمات حزب العمال الكردستاني باتجاه الأراضي التركية، إذ تدرك تركيا بأن ضعف الحكومة المركزية في السيطرة على أراضيها عزز سيطرة الحزب على بعض المناطق في شمال العراق لا سيما بعد احتلال تنظيم (داعش) الإرهابي بعض المحافظات العراقية عام 2014 .

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في تسليطه الضوء على مسألة كيفية تأثير تواجد حزب العمال الكردستاني على الاراضي العراقية في السياسة التركية أتجاه العراق وما يسبب ذلك من تحديات تؤثر على مسار العلاقات بين البلدين

إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية البحث حول تساؤل مركزي، هل تواجد حزب العمال الكردستاني في العراق يسهم بصياغة سياسة خارجية تركية معينة ومحددة تجاه العراق وتفرع عنه تساؤلات فرعية وهي:

1. هل أسهم الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 بتصاعد نشاط حزب (PKK) .
2. هل تمكنت السياسة التركية أتجاه العراق من تحجيم نشاط حزب (PKK) .

3. هل أسهمت المتغيرات الاقليمية في المنطقة لا سيما بعد احتلال تنظيم (داعش) الارهابي في تصاعد العمليات العسكرية وتأثيرها على الامن الوطني العراقي .

فرضية البحث:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها: ان السياسة التركية أتجاه العراق عملت على استغلال المتغيرات الداخلية والاقليمية والدولية لتوسيع نفوذها في العراق لتحقيق مصالحها القومية تارة ، ومحاربة عناصر حزب العمال الكردستاني تارة أخرى .

منهجية البحث

تم الاستعانة في البحث بالمنهج الوصفي والتحليلي للتوصل إلى نتائج الدراسة.

هيكلية البحث : تم تقسيم البحث إلى فرعين هما :

الفرع الأول: السياسة التركية تجاه العراق

أتاحت المتغيرات الجديدة في المنطقة لا سيما الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، فرصة كبيرة لتركيا لتحقيق مصالحها وأهدافها السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية مستغلة تغير خريطة التوازنات في المنطقة، فقد مكنتها هذه التغييرات من حرية الحركة والتأثير الإقليمي بمجريات الاحداث في المنطقة نتيجة الفوضى التي تسببت بها الولايات المتحدة الامريكية في العراق، وخشيتها من قيام دولة كردية في شمال العراق والتي أقرها الدستور العراقي عام 2005 وما قد يفسح المجال لأكراد تركيا بالانضمام اليهم وما يمثله ذلك من تهديد للأمن القومي التركي ، لذلك عملت تركيا على استغلال عدم الاستقرار السياسي الداخلي في العراق للتدخل

في شؤونه الداخلية، وتوظيفه في خدمة مصالحها من خلال إقامة علاقات مع أطراف معارضة للعملية السياسية في العراق بعد عام 2003، والدعوة لإعطاء حقوق المكون التركماني كذريعة للتدخل وبيان نفسها بأنها الوصية عليهم في العراق لتحقيق مصالحها في محافظة كركوك لأهميتها النفطية وتركيبتها السكانية المختلطة، وكذلك دعم بعض الأطراف والاحزاب السنية في مواجهة الأطراف الأخرى لتثبيت نفوذها والتأثير في صنع القرار السياسي العراقي، فضلاً عن التحالف مع بعض القيادات والجماعات الكردية المعارضة لإقامة الدولة الكردية في العراق، وعملت الدبلوماسية التركية على استغلال ورقة المياه للتأثير في الداخل العراقي وتوظيفها في تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية وأمنية لا سيما المتعلقة بمحاربة تنظيم حزب العمال الكردستاني[1] .

لذا فقد توصلت تركيا إلى أتفاق مع الحكومة العراقية لتحجيم أنشطة حزب العمال الكردستاني وجاء ذلك الاتفاق بعد زيارة رئيس الوزراء العراقي الأسبق (نوري المالكي) إلى تركيا في آب 2007، وتمكين تركيا من قتال عناصر التنظيم داخل الأراضي العراقي من خلال توغلها البري الواسع على مواقع التنظيم في جبال قنديل في 23 شباط 2008 ، وتشكيل لجنة ثلاثية من العراق وتركيا والولايات المتحدة الامريكية لإغلاق ملف الحزب، وتفعيل دور اللجنة الثلاثية من خلال تبادل المعلومات الاستخباراتية وقطع مصادر التمويل والدعم لعناصر التنظيم في مناطق سيطرته [2] .

أتسمت السياسة التركية بالتنوع في توظيف أدواتها أتجاه العراق من خلال استعمال وسائل القوة للحفاظ على مصالحها وأمنها القومي عبر محارية عناصر حزب العمال الكردستاني داخل العراق وعدم الاكتراث للأصوات الداعية لوقف الانتهاكات التركية للسيادة العراقية، وايصال رسائل لقيادات إقليم كردستان بأن تركيا لن تسمح بقيام دولة كردية تهدد وحدة أراضيها وأمنها

القومي، وكذلك نجحت الدبلوماسية التركية في استعمال القوة الناعمة لتعزيز نفوذها ومكانتها في العراق من خلال استمرار الصادرات التركية الى العراق وتنميتها وتعظيم المصالح الاقتصادية المتشابكة عبر الاستثمارات وشركات المقاولات التركية وحاجة العراق الفعلية لخبرة هذه الشركات في مجال البنى التحتية مما يعزز التكامل الاقتصادي بين البلدين، وكذلك حرص القيادة التركية على استقرار العراق لتعزيز أمن الطاقة التركي لا سيما بأن تصدير بعض النفط العراقي إلى الخارج يمر عبر الأراضي التركية وما يحققه من منافع اقتصادية للجانبين [3].

وعلى الرغم من التقارب التركي مع العراق، إلاّ ان ذلك لم يمنع حدوث توترات في العلاقات بين البلدين لا سيما بعد دعم تركيا للمظاهرات في بعض المحافظات العراقية عام 2013، واستضافتها لنائب الرئيس العراقي الأسبق (طارق الهاشمي) المحكوم عليه بالإعدام من قبل القضاء العراقي، والتقارب التركي مع الحزب الديمقراطي الكردستاني الشريك الرئيس للحكومة الاتحادية في بغداد، وكذلك تعارض المواقف السياسية بين الحكومتين التركية والعراقية بشأن الحرب السورية [4] .

عملت تركيا على استغلال سيطرة تنظيم (داعش) الإرهابي على بعض المحافظات العراقية عام 2014، على التوغل داخل الأراضي العراقي بحجة محاربة عناصر حزب العمال الكردستاني على الرغم من معارضة حكومة رئيس الوزراء العراقي الأسبق (حيدر العبادي) لهذا التدخل وتعالي الأصوات العراقية المطالبة بقطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع تركيا لدفعها الى الانسحاب من الأراضي العراقية، إلاّ أن ذلك جوبه برفض تركي لأدراكها محدودية تأثير الحكومة العراقية في ظل التحديات التي تواجهها وعدم اكتفائها ذاتياً يحول دون أجبار تركيا التي أصبحت تتمتع بمكانة وتأثير فاعل داخل الأوساط السياسية العراقية ، وتجلى ذلك بتأسيس تركيا لقاعدة عسكرية لها في ناحية (بعشيقة) في محافظة نينوى في 25 تشرين الأول 2015

وأطلق على القاعدة أسم (معسكر زليكان) وضم المعسكر نحو الف جندي تركي، وأسهم في تأسيسه محافظ نينوى الأسبق (أثيل النجفي) وزيارة وزير الدفاع العراقي الأسبق (خالد العبيدي) للمعسكر في تشرين الثاني من نفس العام مما أثار الغموض والجدل حول موقف الحكومة من قيام المعسكر من عدمه، وقد وافق البرلمان التركي في 1 تشرين الأول 2016 على تمديد مهمة الجيش لتنفيذ عمليات عسكرية على الحدود مع العراق وسوريا، والذي جوبه برفض نيابي عراقي بالإجماع في الرابع من نفس الشهر، داعياً الحكومة العراقية إلى عدّ القوات التركية المتمركزة داخل الأراضي العراقية قوات محتلة ويجب اخراجها من العراق، وكذلك الدعوة إلى استدعاء السفير التركي وتسليمه مذكرة احتجاج رسمي، والتلويح بقطع العلاقات الاقتصادية بين البلدين وإيقاف تصدير النفط الخام العراقي عبر الأراضي التركية، إلاّ أن هذه الاحتجاجات لم تدفع تركيا للعدول عن قرارها من خلال إبقاء قواتها داخل العراق مع اقتراب معركة تحرير الموصل من سيطرة تنظيم (داعش) الإرهابي، إذ صرح رئيس الوزراء التركي السابق (بن علي يلدريم) قائلاً " بغض النظر عما تقوله الحكومة العراقية، سيبقى الوجود التركي لمحاربة داعش وتفادي حدوث تغيير قسري للتركيبة السكانية في منطقة الموصل " مضيفاً " عندما تكون هناك قوات من 63 دولة منتشرة في العراق فليس معقولاً أن تركز الحكومة العراقية على التواجد التركي " ، وأعلن (بن علي يلدريم) خلال زيارته العراق في 7 كانون الثاني 2017 عن أتفاقه مع نظيره العراقي (حيدر العبادي) على سحب القوات التركية من ناحية بعشيقة واحترام علاقات حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واستئناف التعاون الأمني والاقتصادي بين البلدين وتصدير النفط العراقي عبر الأراضي التركية، مقابل تعهد العراق بعدم السماح لعناصر حزب العمال الكردستاني بتهديد الأراضي التركية، واتخاذ الإجراءات اللازمة لطردها من قضاء سنجار، وعززت تركيا من نفوذها ومكانتها في العراق لدى غالبية الأوساط السياسية العراقية بعد تأكيد الرئيس التركي (رجب طيب أردوغان) لموقف بلاده الرافض لنتائج استفتاء انفصال إقليم

كردستان عن العراق في 25 أيلول 2017، مما عزز هذا الموقف من تنامي معدلات التبادل التجاري بين البلدين لتصل إلى (9) مليار دولار عام 2017، واستعداد تركيا للمشاركة في حملة إعادة إعمار المناطق المحررة من سيطرة تنظيم (داعش) الإرهابي [5] .

تمكنت تركيا من أنتهاج سياسة خارجية متوازنة أتجاه العراق لا سيما بعد وصول رئيس الوزراء العراقي الأسبق (عادل عبد المهدي) إلى السلطة عام 2018، من خلال عدم الانخراط سياسياً واجتماعياً وعدم أبدائها موقفاً رسمياً حيال الاحتجاجات الشعبية في العراق في تشرين الأول 2019، وأستمر نسق هذه السياسة مع حكومة رئيس الوزراء العراقي السابق (مصطفى الكاظمي) وتوقيع العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم بين البلدين والتي أسهمت في تعزيز المكانة التركية والتي أصبحت من أهم القوى الإقليمية المؤثرة في العراق ، لا سيما بعد مناقشة العراق مع تركيا إمكانية دخول الشركات التركية ومشاركتها في بناء (ميناء الفاو الكبير) وقناة التنمية وطريق الحرير، فضلاً عن قضايا الامن والاقتصاد والمياه التي جرى تباحثها خلال زيارة رئيس الوزراء العراقي (محمد شياع السوداني) إلى تركيا في 21 آذار 2023 [6] .

لقد اجرى الرئيس التركي (رجب طيب اردوغان) زيارة إلى العراق في 22 نيسان 2024 ، والذي كان يهدف من خلالها تطوير وتعزيز اوجه التعاون بين البلدين، إذ تم الاتفاق خلال هذه الزيارة على إنشاء لجنة اقتصادية وتجارية مشتركة، فضلاً عن توقيع بروتوكول لإنشاء آلية للتعاون والتشاور في مجالات سلامة المنتجات وتذليل الحواجز التقنية أمام التجارة الثنائية وتوقيع مذكرة تفاهم بين مجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية التركي واتحاد غرف التجارة العراقية، كما كشف وزير الخارجية التركي (هاكان قيدان) عن توقيع أكثر من عشرين اتفاقية "في مجالات الطاقة والزراعة والمياه والصحة والتعليم والأمن [7] .

الفرع الثاني : السياسة التركية أتجاه حزب العمال الكردستاني وتداعياته على الامن الوطني العراقي

ورثت الحكومات العراقية المتعاقبة بعد عام 2003 العديد من التحديات والمشكلات مع تركيا لا سيما ملف حزب العمال الكردستاني وهو حزب كردي انفصالي تأسس عام 1984، ويسعى إلى إقامة وطن كردي مستقل في جنوب شرق تركيا .

إذ تعاني تركيا من تواجد عناصر التنظيم داخل العراق والذي يتخذ من إقليم كردستان مقراً لانطلاق عملياته العسكرية باتجاه الأراضي التركية، فقد عملت تركيا على الدوام على اجتياح الأراضي العراقية لاستهداف قواعده وتدمير مقراته بموجب اتفاقية أمنية سميت باسم (المطاردة الحثيثة) والتي تم توقيعها في تشرين الأول 1984 بين العراق وتركيا، وسمحت لتركيا بتأسيس قواعد عسكرية لها في العراق كخط دفاع متقدم لقتال عناصر الحزب، إذ تسعى تركيا إلى القضاء على تواجدهم في العراق سواء كان ذلك بالاتفاق مع الحكومات العراقية المتعاقبة بعد عام 2003 أو عدمه باستعمال القوة العسكرية معه [8] .

لقد حث الرئيس التركي السابق (عبدالله غل) المسؤولين العراقيين خلال زيارته العراق في آذار 2009 إلى أتخاذ إجراءات رادعة إزاء تواجد عناصر حزب العمال الكردستاني في العراق، مشيراً بأنه في حال تمكن العراق من ذلك سيجد الدعم والتعاون من بلاده بشكل متكامل، وكذلك أكد الرئيس التركي ورئيس الوزراء الأسبق آنذاك (رجب طيب أردوغان) خلال زيارته للعراق في آذار 2011، بأن تواجد عناصر الحزب داخل شمال العراق واتخاذه مقراً لانطلاق عملياتهم العسكرية باتجاه تركيا، هو أهم المعوقات التي تحول دون تطوير العلاقات التركية مع العراق ، لذلك عززت تركيا من أنتشارها العسكري بحجم كتيبة في مطار (بامرني) في إقليم كردستان

العراق والتي تتمركز في قرية (كاني ماسي) لتأمين الحدود ومنع توغل عناصر حزب العمال الكردستاني، فقد بدأ الجيش التركي بشن هجمات على مواقع عناصر الحزب في جبال قنديل في تموز 2018 في مناطق المثلث الحدودي بين العراق وتركيا وإيران، وكذلك تأسيس ثلاث قواعد عسكرية في العمق العراقي في جبل (كتكين)، وفيما أعلن (رجب طيب أردوغان) بأن قضاء (مخمور) في محافظة نينوى " بات حاضنة للإرهابيين " الذي يوفر الدعم والملاذ لعناصر (PKK) مشيراً إلى أن الحكومة العراقية لم تتمكن من وقف عمليات تسلل هذه العناصر باتجاه العمق التركي، الامر الذي أستدعى قيام وزير الدفاع التركي السابق (خلوصي أكار) لأجراء زيارة إلى العراق في 19 كانون الثاني 2021 لبحث التنسيق الأمني مع القيادات العسكرية العراقية في مجال مكافحة الإرهاب وأمن الحدود، وتعزيز التعاون العسكري بين الجانبين، وكذلك التنسيق الأمني المشترك في محاربة عناصر حزب العمال الكردستاني، والتي تكللت بتنفيذ تركيا لـ (76) طلعة جوية عبر الحدود المشتركة مع العراق استهدفت مخابئ ومخازن الذخيرة لحزب (PKK) في جبال قنديل وقضاء سنجار، وفي 27 أيار 2019 شن الجيش التركي هجمات جوية وبرية على عناصر الحزب لا سيما القيادات العليا وأطلق على هذه العملية أسم (المخلب) والتي على أثرها شن حزب العمال الكردستاني هجوماً مضاداً في 17 تموز من نفس العام في تركيا والذي أسفر عن مقتل دبلوماسي تركي، ووفقاً لمسؤولين في إقليم كردستان فأن العمليات العسكرية التركية المتتالية أسهمت في تراجع عناصر (PKK) نتيجة خسائرهم في الأرواح والمعدات، وفقدان بعض مناطق نفوذهم لا سيما منطقة (برادوست) الحدودية المشتركة بين العراق وتركيا، والتراجع نحو مناطق شرق محافظة دهوك ضمن ناحية (سيدكان)، مقابل تعزيز تركيا لقواتها في قمة جبل (شاقولي) الحدودي في قضاء (زاخو) وإقامة ثكنة عسكرية والتي منحت تركيا أفضلية بالسيطرة على المنطقة الحدودية [9] .

قامت تركيا بقصف ناحية (سيدكان) لاستهداف عناصر حزب (PKK) في تموز 2020 ، والتي استنكرته الحكومة العراقية بحسب بيان رسمي بأنه " انتهاكاً خطيراً للسيادة العراقية " ، ودعا المتحدث العسكري السابق باسم رئيس الوزراء العراقي (يحيى رسول) تركيا إلى توضيح ملابسات مقتل ضابطين من حرس الحدود العراقي في أربيل ضمن مهمة استطلاع تبعد (4) كيلومتر عن الحدود مع تركيا، كما أعلن وزير الداخلية التركي السابق (سليمان صويلو) في30 نيسان 2021 عن استعداد بلاده لتأسيس قاعدة عسكرية في شمال العراق لتأمين الحدود المشتركة وتحديداً في منطقة (متينا) الجبلية في محافظة دهوك، إذ صرح قائلاً "عملياتنا في شمال العراق ستتواصل، وتعدّ منطقة متينا مكاناً مهماً وعلى غرار ما فعلناه في سوريا سننشئ هناك قاعدة وسنسيطر على المنطقة " [10] .

لذا فأن معضلة تواجد عناصر (PKK) في العراق سبباً رئيساً لتوتر وتعكر العلاقات الرسمية بين العراق وتركيا التي قامت بقصف أحد المصايف السياحية في قرية (برخ) بمحافظة دهوك في تموز 2022 والتي أودت بحياة العشرات من المدنيين العراقيين العزل، وما تسبب به القصف من ترويع للسكان وبث الذعر بينهم، مما دفع وزارة الخارجية العراقية إلى استدعاء السفير التركي لدى العراق (علي رضا غوناي) وسلمته مذكرة احتجاج شديدة اللهجة على الاعتداء السافر والاجرامي، وضرورة وقف الاعتداءات التركية المتكررة للسيادة العراقية ، وكذلك أستنكر رئيس الوزراء العراقي السابق (مصطفى الكاظمي) العمليات العسكرية التركية ضد عناصر الحزب في الأراضي العراقية والتي راح ضحيتها العديد من الشهداء، مشدداً في الوقت نفسه على ضرورة دعم تركيا للجيش وتطوير قدراته في مجالات التدريب والاستشارات الأمنية ومكافحة الإرهاب من خلال الاتفاق على محاربة التنظيمات الإرهابية الناشطة على المناطق الحدودية المشتركة [11] .

الخاتمة

أن الأحداث والمتغيرات التي عصفت بالعراق منذ عام 2003 ولغاية الوقت الحاضر، أسهمت في تعزيز النفوذ التركي في العراق مستغلً ضعف الحكومات العراقية المتعاقبة وعدم الاستقرار السياسي والأمني، مما أنعكس سلباً على الملف الأمني لا سيما ضبط الحدود المشتركة مع الدول المجاورة، فقد وظفت تركيا هذه المتغيرات لترسيخ مكانتها وتواجدها العسكري الدائم في العراق بذريعة تواجد عناصر حزب العمال الكردستاني، مستندةً إلى اتفاقيات أمنية مع النظام السابق لتأمين حدودها المشتركة مع العراق والدفاع عن أمنها القومي من خلال قيامها بالعمليات العسكرية المتكررة لقتال عناصر الحزب في ظل عدم تمكن الحكومات العراقية المتعاقبة من طردهم من أراضيها نتيجة الضعف الأمني وعدم توافق الأطراف السياسية بشأن تواجدهم في العراق، لذلك فقد مثّل تواجد عناصر حزب العمال الكردستاني في الأراضي العراقي حالة ضعف أمني وعدم استقرار للعلاقات بين البلدين، والذي كان سبباً للتدخلات العسكرية التركية المستمرة للأراضي العراقية .

التوصيات

1. على الرغم من تباين تكافؤ القوى بين العراق وتركيا، إلاّ أن ذلك يجب لا يكون الذريعة أو المبرر للتحفظ أو استسلام القيادة السياسية العراقية أزاء الهجمات التركية المتكررة وانتهاكها للسيادة العراقية، وإنما العمل على تدعيم حدوده المشتركة مع تركيا ومنع أي عمليات تسلل أو نقل للأسلحة .
2. ضرورة توظيف العراق لقوته الاقتصادية والتلويح دائماً بورقة أيقاف التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي مع تركيا والذي سيسهم في حال توقفه بخسائر كبيرة للقطاع الاقتصادي التركي من أجل تحقيق العراق لأهدافه ومصالحه وتعزيز مكانته الإقليمية في المنطقة .
3. يجب أن يكون هناك موقف موحد وثابت لدى صانع القرار السياسي والأحزاب السياسية العراقية بشأن تواجد عناصر حزب العمال الكردستاني من خلال خيارين أما توظيفهم كورقة ضغط في العديد من القضايا لا سيما المياه والعمليات العسكرية المنتهكة للسيادة أو طرده نهائياً لتعزيز علاقات التعاون وتطويرها بين العراق وتركيا .
4. أجراء الحوارات وأدامتها بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان وتذويب الخلافات وحل المشاكل العالقة بين الجانبين لمنع استغلال تركيا لهذه الخلافات كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية العراقية وشن الهجمات العسكرية على الإقليم .
5. قيام الحكومة العراقية بأجراء اتصالات وتفاهمات مع حزب العمال الكردستاني، والاتفاق على بعض الخطوط من خلال القاء عناصر الحزب سلاحهم أو مغادرة العراق بشكل سلمي للحيلولة دون تعرض العراق للهجمات العسكرية التركية المتكررة .

المصادر

[1] د. سطام حسين علوان، توجهات السياسة الخارجية لحكومة حزب العدالة والتنمية حيال العراق، مجلة دراسات دولية، العدد (51)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، 2012 .

[2] المصدر نفسه .

[3] د. محمود عبيد محمد، الابعاد الإقليمية والدولية للمسألة الكردية في تركيا، مجلة قضايا سياسية، العدد (53)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2018 .

[4] د. حازم علي حمزة ومرفت أحمد سلمان، التدخلات الإيرانية– التركية في الشأن العراقي بعد العام 2003، مجلة نسق، العدد (5)، الجمعية العراقية للدراسات التربوية والنفسية، بغداد، آذار 2023.

[5] د. لطيف هاشم كزار الطائي وهادي كعيم جلان الشحماني، المؤثرات الخارجية لتركيا مع دول الجوار العربي (سوريا والعراق)، مجلة واسط للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد (50)، جامعة واسط، 2022 .

[6] د. لقمان عمر محمود النعيمي، العلاقات العراقية– التركية 2011– 2023: دراسة في البعدين السياسي والدبلوماسي، مجلة دراسات إقليمية، العدد (56)، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، نيسان 2023 .

[7] زيارة أردوغان إلى العراق: فرصة لتجاوز خلافات الماضي؟، قناة (DW) الالمانية، متاح على الرابط الآتي: https://www.dw.com/ar/

[8] د. أحمد محمد علي العوادي، التوجهات العقائدية لتركيا تجاه دول الجوار الإقليمي العراق أنموذجاً، مجلة قضايا سياسية، العدد (68)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2022 .

[9] د. مصطفى إبراهيم سلمان الشمري، تأثير العامل الأمني في السياسة الخارجية العراقية منذ العام 2003، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد (25)، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، أيلول 2021 .

[10] هديل حربي ذاري، حزب العمال الكردستاني (PKK) وتأثيره في الامن الوطني العراقي، مجلة العلوم السياسية، العدد (63)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، حزيران 2022

[11] د. لقمان عمر محمود النعيمي، مصدر سبق ذكره .